



## الأثر المشترك لتنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري "دراسة تطبيقية"

إعداد

د. حامد نبيل حامد سليمان  
مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة-جامعة المنصورة  
profhamed\_2007@yahoo.com

د. إبراهيم السيد محمد إبراهيم الجوهري  
مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة-جامعة المنصورة

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الجوهري، إبراهيم السيد محمد إبراهيم؛ سليمان، حامد نبيل حامد (٢٠٢١). الأثر المشترك لتنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(٢) ج٢، ٩٦٣-١٠٠٩.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الأثر المشترك لكلٍ من تنوع مجلس الإدارة، واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري. واعتمدت الدراسة على مؤشر متعدد الأبعاد لقياس مستوى الإفصاح الاختياري. وتم التطبيق على عينة من الشركات المُقيّدة بالبورصة المصرية والمُدرّجة بمؤشر EGX 100 خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لتنوع مجلس الإدارة، واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي مشترك لكلٍ من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بمقدار يفوق تأثير كل منهما منفرداً مما يشير إلى وجود علاقة تكاملية بينهما.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، تنوع مجلس الإدارة، استقلال لجنة المراجعة، الإفصاح الاختياري.

## مقدمة:

حظي الإفصاح عن الشركات باهتمام كبير من قبل الباحثين منذ الستينيات. وفي البداية، ركزت الدراسات بشكل أساسي على تأثير الخصائص المختلفة للشركة على الإفصاح (Saha & Kabra, 2020). لاسيما في ظل الاقتصاديات الحالية القائمة على المعرفة أصبحت التقارير المالية التي تركز على الإفصاح المحاسبي الإلزامي فقط ذات قيمة محدودة للمستثمرين في اتخاذ القرارات أو تحديد قيمة الشركات، ومن ثم أصبحت هناك حاجة ملحة لدعم الإفصاح الإلزامي بمستويات من الإفصاح الاختياري؛ باعتباره أحد الممارسات الهادفة إلى تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية لإمداد المستخدمين بمعلومات ملائمة بما يسهم في كفاءة الأسواق المالية، والاستجابة السريعة لاحتياجات المستخدمين (Cheng et al., 2014).

وتبرز أهمية الإفصاح الاختياري من خلال ما يُحققه من جودة التقارير المالية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على خفض تكلفة رأس المال من خلال جذب المزيد من الاستثمارات، علاوةً على أن الإفصاح الاختياري يُحقق العديد من المنافع وعلى رأسها تحسين صورة وسمعة الشركة أمام المساهمين والمجتمع بشكل العام، وعليه فقد ظهرت الحاجة الي ضرورة تقييم مستوى الإفصاح الاختياري وانعكاس ذلك على مستوى الإفصاح بالقوائم المالية بشكل عام (Cheung et al., 2010; Herath & Altamimi, 2017).

كما نالت حوكمة الشركات اهتماماً كبيراً بالعديد من الدول وبشكل خاص مصر، وكان ذلك بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية والتي تسببت في العديد من الفضائح المالية، والتي كان من بين أهم أسباب حدوثها ضعف إجراءات وقواعد الرقابة مما ساهم في سهولة التلاعب في القوائم والتقارير المالية وبالتالي اتخاذ قرارات غير رشيدة، وقد ألفت هذه الأحداث الضوء على مدى أهمية الحوكمة والتي يُمكن من خلال آلياتها تعزيز الالتزام الأخلاقي والشفافية عند إعداد التقارير المالية الأمر الذي ينعكس بدوره إيجابياً على أسواق رأس المال (Bueno et al., 2018).

لذا تزايدت الضغوط على الشركات لتوفير بيئة حوكمة جيدة بهدف استعادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية وحماية حقوق حملة الأسهم من خلال ما تقدمه الحوكمة من إجراءات رقابية تحقق تطلعات مرضية للشركة وأصحاب المصالح (Al-Najjar & Abed, 2014).

وقد صاحب ذلك اهتمام متزايد من قِبل الباحثين لدراسة وتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري. ويساهم نظام حوكمة الشركات الفعال في تعزيز الشفافية والإفصاح بشكل كبير بما يضمن كفاءة تخصيص الموارد والنمو الاقتصادي للشركة (Altawalbeh, 2020; Saha & Kabra, 2020).

ويُعد من بين أهم آليات الحوكمة خصائص لجنة المراجعة لاسيما استقلالها وخصائص مجلس الإدارة، وبشكل خاص تمثيل الإناث في مجلس الإدارة أو ما يسمى بـ "تنوع مجلس الإدارة" ويعتبر كل من الحوكمة والإفصاح الاختياري من الأدوات الرئيسية في حماية المستثمرين وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية (Allegrini & Greco, 2013)؛ حيث يساهم الإفصاح الاختياري في تحسين عملية اتخاذ القرارات لدى مستخدمي التقارير المالية باعتباره آلية رقابة ضد السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم التأكد بأن المديرين يعملون لصالح أصحاب المصالح (Chakroun, 2013).

#### مشكلة الدراسة:

أصبح من الأهمية بمكان تقييم أداء الشركات والتقارير عنه بما يشمل ثلاثة جوانب أساسية؛ اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وتعد تلك التقارير التي يتم نشرها من قبل الشركات دليلاً على أن إدارة الشركة تتحمل مسؤولياتها الناتجة عن تأثير أنشطتها على المجتمع والبيئة (Bueno et al., 2018).

ويعتمد الإفصاح الاختياري على تقديم تقارير تحتوي على معلومات بغرض الإفصاح عن معلومات هامة بما يفوق متطلبات السوق (Hapsoro & Fadhilla, 2017)، علاوةً على ذلك، فإن الإفصاح الاختياري يُعد استراتيجية تستخدمها الشركة لتعزيز المصداقية والشفافية وفي الوقت نفسه يُعد وسيلة تُستخدم في تقييم الشركة من قبل أصحاب المصالح (Prado-Lorenzo & Garcia-Sanchez, 2010; Boulouta, 2013).

وعلى الرغم من تبني الإفصاح الاختياري من قبل العديد من الدول إلا أن هناك حاجة مُلحة لوضع معايير محددة لشكل ومضمون التقارير المتعلقة بهذا النوع من الإفصاح بما يتوافق مع متطلبات السوق المتمثلة في؛ التوقيت والملاءمة والمصداقية بما يحقق الاستجابة لمتطلبات مثل المساءلة، والشفافية؛ مما يؤدي إلى سهولة فهم المعلومات الواردة بتلك التقارير وكذلك إمكانية المقارنة فيما بين الشركات بعضها البعض (Nicolo et al., 2020).

وتتبع أهمية المعلومات التي يقدمها الإفصاح الاختياري من كونها تعكس سمعة الشركة، كما تُعد من العوامل الأساسية التي تُمكن الشركة من تعظيم قيمة حملة الأسهم في الأجل الطويل (Farooq et al., 2015). ولكن تُوجد العديد من العوائق في الأسواق الناشئة في العديد من الدول ومنها مصر والتي تُحد من الاستفادة القصوى من الإفصاح الاختياري ومن بينها عدم قدرة أصحاب المصالح على الوصول إلى معلومات تنسم بالملاءمة والمصداقية، والافتقار إلى الإجراءات الاقتصادية والنظم التشريعية الفعالة، الأمر الذي يبرز أهمية دراسة الإفصاح الاختياري في تلك البيئة. وهنا يبرز دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز فعالية الإفصاح الاختياري وتوفير بيئة تنسم بالثقة والشفافية والمساءلة بما يفي بمتطلبات الإفصاح من قبل المستثمرين بهدف زيادة الاستثمارات والاستقرار المالي (Altawalbeh, 2020).

وبالرغم من أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن آليات الحوكمة تعمل على تحسين عملية الإفصاح (Samaha et al., 2012; Janggu et al., 2014; Alfraih, 2018) إلا أنه لا يوجد دليل قاطع بشأن طبيعة هذه العلاقة وتأثرها بالآليات المختلفة لحوكمة الشركات؛ حيث إن تلك الدراسات تم القيام بها في ظل بيئات تنظيمية مختلفة وعلى فترات متفاوتة، وبالاعتماد على آليات مختلفة لحوكمة الشركات؛ لذا كان من الضروري إعادة تقييم أو دراسة تلك العلاقة بإبراز أهمية الجمع بين استقلال لجنة المراجعة وتنوع مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري.

**وبشكل أكثر تحديداً تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:**

س١: هل تختلف العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري باختلاف أنظمة الحوكمة؟ وإن كان الأمر كذلك فما هو سبب هذا الاختلاف؟

س٢: هل يؤثر الاختلاف في آليات الحوكمة المستخدمة على طبيعة تلك العلاقة؟

س٣: ما هو أثر كلٍ من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري؟

س٤: ما هو الأثر المشترك لكلٍ من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري؟

**هدف الدراسة:**

**في ضوء طبيعة المشكلة يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في:**

دراسة وتقييم العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري في البيئة المصرية.

**والذي يُمكن تقسيمه للأهداف الفرعية التالية:**

١- دراسة طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في البيئة المصرية.

٢- دراسة أثر تنوع مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في البيئة المصرية.

٣- دراسة أثر استقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري في البيئة المصرية.

٤- دراسة طبيعة الأثر المشترك لتنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري.

**أهمية الدراسة:**

تتبع الأهمية العلمية للدراسة الحالية من خلال ما يلي:

- ١- أهمية الإفصاح الاختياري كأحد أهم وسائل تعظيم قيمة المنشأة وتحقيقها لميزة تنافسية مستدامة، كما تأتي كامتداد للدراسات المتعلقة بدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري بالبيئة المصرية والتي تُمثل أحد الأسواق الناشئة.
- ٢- تقديم دليل جديد بشأن ما إذا كان تنوع مجلس الإدارة من شأنه تحسين مستوى الإفصاح الاختياري والذي أصبح متطلباً هاماً من قبل سوق رأس المال مما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة من خلال دوره الإيجابي أم لا.

- ٣- تُعد هذه الدراسة إضافة إلى نظرية الوكالة حيث قد لا يكون استقلال مجلس الإدارة وحده كافياً كآلية رقابة فعّالة في البيئة المصرية.
- ٤- تُعد إضافة للدراسات التي تناولت حوكمة الشركات من خلال تقديمها دليلاً تطبيقياً حول تأثير كلٍ من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري في البيئة المصرية.
- بينما تتمثل الأهمية العملية للدراسة الحالية فيما يلي:

- ١- تطبيق تلك الدراسة في بيئة مثل البيئة المصرية والتي تتسم بالعديد من السمات الخاصة كونها تُمثل إحدى الأسواق الناشئة، والذي ما زال في طُور التحول الاقتصادي نحو اقتصاد موجه بالسوق.
- ٢- الملكية العامة للشركات وما لها من تأثير كبير في عملية اتخاذ القرارات.
- ٣- تتماشى هذه الدراسة مع توجهات الدولة والتي تظهر جلياً بالدستور المصري ورؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ وما تتضمنه من دعم وتمكين لدور المرأة في المجتمع.
- ٤- صدور الدليل المصري لحوكمة الشركات بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ / ٧ / ٢٠١٦ والذي يُعدُّ متغيراً هاماً في بيئة الحوكمة الأمر الذي يتوقع معه الباحثان أن يُؤثّر بشكلٍ أو بآخر على طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري.
- ٥- صدور قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٢٣) لعام ٢٠١٩ إضافةً إلى قرارها رقم (٥٠) لعام ٢٠٢٠ والذي يُلزم إدارات اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بوجود تمثيل للإناث بحد أدنى عنصر واحد على الأقل في عضوية مجالس إدارتها مع إعطاء مهلة حتى نهاية عام ٢٠٢٠ لتوفيق أوضاعها.

#### حدود البحث:

- تقتصر فترة الدراسة على الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٨.
- تُركّز هذه الدراسة على تنوع مجلس الإدارة، واستقلال لجنة المراجعة كآليتين من آليات حوكمة الشركات.

### منهجية البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي وذلك بالاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، بالإضافة إلى أهم الإصدارات والقرارات والقوانين التي تناولتها تلك الدراسات كعوامل من شأنها التأثير على متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في قياس متغيرات الدراسة باستخدام البيانات الواردة بالقوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٨ وذلك بهدف اختبار فروض الدراسة تمهيداً لتقديم تفسيرات لنتائج الاختبارات مع مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

### خطة البحث:

ينقسم البحث إلى عدة نقاط:

١-تنوع مجلس الإدارة. (Board Gender Diversity)

٢-لجنة المراجعة. (Audit Committee)

٣-الإفصاح الاختياري. (Voluntary Disclosure)

٤-الدراسات السابقة واشتقاق الفروض.

٥-الدراسة التطبيقية.

٦-النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

٧-المراجع.

١-تنوع مجلس الإدارة. (Board Gender Diversity)

١/١ مفهوم وأهمية تنوع مجلس الإدارة:

يُعد مبدأ تكافؤ الفرص في مكان العمل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. ولكن هل هذا الحق متاح للإناث اللاتي يرغبن في أن يكن جزءاً من عملية صنع القرار داخل مجلس إدارة الشركة؟ حيث إن استبعاد جزء من المجتمع بسبب الجنس وليس المعرفة؛ يؤدي حتماً أن يكون أداء مجالس الإدارات دون المستوى الأمثل أو المطلوب (Ben-Amar et al., 2017).

وقد ركزت الدراسات السابقة بشكل أساسي على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة والأداء المالي ويُعد ما تم التوصل إليه قليلاً للغاية من حيث طبيعة القنوات التي يُمكن من خلالها تفسير تأثير مشاركة الإناث في مجلس الإدارة على عملية اتخاذ القرارات وانعكاس ذلك على الأداء المالي بشكل خاص والأداء ككل بشكل عام.

ولفهم هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحاً، قامت بعض الدراسات باختبار مدى الارتباط بين تمثيل الإناث بمجالس إدارة الشركات، وتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية بتلك الشركات (Prado-Lorenzo & Garcia-Sanchez, 2010; Seto´-Pamies, 2013; Zhang et al. 2013; Liao et al., 2014; Manita et al., 2018)

ولمجلس الإدارة دوران مختلفان؛ *الأول*: يتمثل في المراقبة أو ما يسمى بـ "الدور الرقابي" للمديرين *والثاني*: يتمثل في توفير الموارد أو ما يسمى بـ "الدور الخدمي". وفيما يتعلق بالدور الأول المُتمثل في الدور الرقابي؛ فقد تم تفسيره أنه جاء نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة وما نتج عنه من احتمال تضارب المصالح مما أوجب على مجلس الإدارة أن يكون مسؤولاً عن رقابة المديرين نيابةً عن المساهمين.

أما الدور الثاني المُتمثل في الدور الخدمي؛ فقد تم تفسيره وتحليله في العديد من الدراسات باستخدام نظريات مثل؛ نظرية الاعتماد على الموارد، ونظرية أصحاب المصالح (Farias-Aceituno et al., 2013; Ben-Amar et al., 2017; Bueno et al., 2018; Nadeem, 2020).

ويُضيف تمثيل الإناث خصائصاً مُميّزة لمجالس الإدارات حيث يُنظر إليهن على أنهن يتمتّعن بأسلوب قيادة يعتمد بشكل كبير على المشاركة والديمقراطية والتواصل الاجتماعي الفعال؛ مما يترتب عليه زيادة فعالية أو جودة قرارات مجلس الإدارة نتيجة لارتفاع جودة المناقشات والتشاور، علاوةً على زيادة جودة الإشراف على الإفصاحات المختلفة من قبل الشركة (Mahmood et al., 2018; Bueno et al., 2018; Nadeem, 2020).

ولا تزال قضية تمثيل الإناث بمجلس الإدارة من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار -وذلك بسبب سلوكهن الأخلاقي- محل اهتمام كبير. وتُركّز الدراسة الحالية على تنوع مجلس الإدارة في البيئة المصرية باعتبار أن مصر دولة ذات متطلبات محدودة فيما يتعلق بتنوع مجلس الإدارة.



## ٢/١ أشكال الاستجابة لمطالب زيادة التنوع بمجلس الإدارة:

تزايدت المُطالبات العالمية بضرورة تغيير تكوين مجالس إدارة الشركات من خلال العديد من الوسائل منها؛ نشر تصنيفات للشركات على أساس تنوع مجلس الإدارة، وتبسيط الضوء على هذه القضية من قبل وسائل الإعلام المختلفة، ومُطالبات أصحاب المصالح، والتغيرات القانونية أو التنظيمية، وتطوير ممارسات جيدة لحوكمة الشركات.

وقد تَمَثَّلَت أشكال الاستجابة لتلك المطالبات في عدة أشكال منها؛ الإلزامي، أو الاختياري، أو عدم التدخل؛ فنجد أن دولاً مثل فرنسا وإيطاليا والنرويج وإسبانيا قد قامت بتحديد نسب إلزامية لتمثيل الإناث في مجالس إدارة الشركات، والتي عُرفت باسم تشريعات تمكين المرأة (Labelle et al., 2015).

في حين أن دولاً أخرى مثل؛ أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة انتهجت نهجاً آخرًا يتضمن الامتثال أو التوضيح لضرورة وأهمية تعزيز مشاركة الإناث في مجالس الإدارة؛ حيث قام مجلس التقارير المالية بتعديل قواعد حوكمة الشركات في المملكة المتحدة والذي يتطلب من الشركات المدرجة أن تضع سياسة تتعلق بتنوع مجالس الإدارة ضمن توجه الامتثال أو التوضيح لضرورة وأهمية تعزيز مشاركة الإناث في مجالس الإدارة؛ حيث استهدفت المملكة المتحدة أن تُمثِّل نسبة الإناث على الأقل ٢٥٪ من مجالس الإدارات بحلول عام ٢٠١٥، وهناك توفُّع بأن تحقق العديد من الشركات نسبة تفوق النسبة المستهدفة.

كما أصدرت المفوضية الأوروبية مقترحاً لتوجيه البرلمان والمجلس الأوروبيين بشأن الكشف عن المعلومات غير المالية والمتنوعة من قبل بعض الشركات ومجموعات الشركات الكبيرة؛ حيث قامت المفوضية بتحديد هدفاً واضحاً وهو أن تصل نسبة الإناث بمجالس إدارات تلك الشركات إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد قام مجلس حوكمة الشركات الأسترالي بإجراء تعديلات في عام ٢٠١٠ على مبادئ وتوصيات حوكمة الشركات؛ وتوفر تلك التعديلات نقطة مرجعية للشركات المدرجة فيما يتعلق بمبدأين هما؛ هيكل مجلس الإدارة لإضافة قيمة وتعزيز عملية اتخاذ القرارات على أساس يجمع بين المبادئ والمسئولية؛ حيث يُوصي المبدأ الأول بأن تأخذ لجنة الترشيح التنوع في مجلس الإدارة في الاعتبار، بينما يوصي المبدأ الثاني الشركات بضرورة وضع سياسة تتعلق بالتنوع داخل مجلس الإدارة؛ من خلال الإفصاح عن أهداف قابلة للقياس لتحقيق التنوع في مجلس الإدارة، والإفصاح في كل تقرير سنوي عن نسبة النساء في المنظمة بأكملها، وفي المناصب التنفيذية العليا، وفي مجلس الإدارة (Ben-Amar et al., 2017; Bueno et al., 2018).

بينما تمثلت استجابة مصر لتلك المطالبات بإصدار قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٢٣) لعام ٢٠١٩ إضافةً إلى قرارها رقم (٥٠) لعام ٢٠٢٠ والذي يلزم إدارات اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بوجود تمثيل للإناث بحد أدنى عنصر واحد على الأقل في عضوية مجالس إدارتها؛ ويُمثل ذلك شكلاً ضعيفاً من أشكال الاستجابة لضرورة تمثيل الإناث بمجالس إدارات الشركات مقارنةً بالدول الأخرى.

### ٣/١ تنوع مجلس الإدارة وعملية اتخاذ القرار:

تُعد قدرة الإناث على تسهيل عملية اتخاذ قرارات أكثر فعالية من خلال تقديم وجهات نظر مختلفة إلى مجلس الإدارة مقارنةً بنظيره الذي يفتقد لتمثيل الإناث (Rose, 2007; Ben-Amar et al., 2017).

كما أن زيادة نسبة تمثيل الإناث في مجالس الإدارة يكون له تأثير كبير على إجراءات عملية صنع القرار. وتُعد تلك نتيجة أخلاقية من خلال التأثير على النظم الإنسانية. وقد ازداد الاهتمام بأخلاقيات مجالس الإدارات بشكل خاص بعد انهيار شركتي "Enron" و "WorldCom" (Nekhili & Gatfoui, 2013).

وقامت العديد من الدراسات بالبحث في الجوانب الأخلاقية والتي من شأنها التأثير على عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمديرين من الرجال والنساء، وأظهرت تلك الدراسات أن الجوانب الأخلاقية تكون عند الإناث أعلى إذا ما تمت مقارنتهن بنظرائهن من الرجال؛ حيث تُشير النظرية الاجتماعية (Social Theory) إلى أن الإناث قد تم تكوينهن اجتماعياً ليكونن أكثر تعاوناً وتركيزاً على تطوير المهارات الشخصية لديهن، كما تُشير نظرية الكتلة الحرجة (Critical mass theory) إلى أنه كلما زادت نسبة تمثيل الإناث بمجلس الإدارة زاد تأثيرهن على عملية اتخاذ القرار (Ben-Amar et al., 2017).

### ١/٤ تنوع مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري:

تدعم العديد من النظريات العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة والإفصاح، حيث تؤكد نظرية الاعتماد على الموارد (RDT) على أن تنوع مجلس الإدارة من شأنه توفير مزيج من الموارد البشرية ذات إمكانات متنوعة، وأنماط مختلفة من القيادة، بالإضافة إلى التنوع في الآراء عند إدارة شؤون الشركة واتخاذ القرارات (Hillman et al., 2000).

كما تُؤكد النظرية الأخلاقية للإناث على أهمية تنوع مجلس الإدارة لأن من شأن ذلك أن يدعم التعاطف والسلوك الأخلاقي والعلاقات الاجتماعية الجيدة وزيادة التقارب بين الأفراد بالشركة بما يؤثر بشكل إيجابي على الإفصاح لجميع أصحاب المصالح (Joshua, et al., 2019).

ونظرياً نجد أن هناك عاملين أساسيين يفسران العلاقة بين (تنوع مجلس الإدارة) تمثيل الإناث في مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري يتمثلان في:

١- تميّز الإناث بأسلوب قيادة مبني على الثقة بشكل أكبر مقارنةً بالرجال وهذا يؤدي إلى مزيد من الشفافية مع زيادة الإفصاح (Bueno et al., 2018; Saha & Kabra, 2020).

٢- يُؤقّر تواجد الإناث قدرأ أكبر من الرقابة نظراً لأن السلوك الانتهازي لديهن يكون أقل منه لدى نظرائهن من الرجال (Adams & Ferreira, 2009)؛ مما يؤدي إلى تحسن أداء مجلس الإدارة ويُقلّل من عدم تماثل المعلومات (Romero et al., 2018). هذا وقد أشارت نتائج بعض الدراسات السابقة إلى أن تنوع مجلس الإدارة من شأنه تحسين مستوى الإفصاح (Bueno, et al., 2018; Mahmood, et al., 2018; Nadeem, 2020).

## ٢- لجنة المراجعة:

### ١/٢ مفهوم لجنة المراجعة:

تُعدّ لجان المراجعة، بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لحوكمة الشركات حيث؛ تلعب دوراً رئيسياً في ضمان جودة التقارير المالية من مُنطلق مسؤوليتها عن فحص القوائم المالية للتأكد من سلامة القياس، واكتمال الإفصاح، والحد من تعارض المصالح، وضمان جودة المعلومات المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة لاعتمادها، ودورها للإشراف على وتقويم أداء كافة الأطراف المسؤولة عن عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية (Braiotta et al., 2009; Allegrini & Greco, 2013).

وقد عرّف قانون (Sarbanes-Oxley) لجنة المراجعة أنها "لجنة يتم تكوينها من بين أعضاء مجلس الإدارة وتهدف إلى تحقيق الرقابة على التقارير المالية ومراجعة القوائم المالية (Hamdan et al., 2013).

بينما عرّفها البعض أنها "مجموعة من الأشخاص الذين يتم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الإدارة وتتمثل مسؤلية تلك اللجنة في الحفاظ على استقلال المراجع الخارجي" (Arens et al. 2012)، وفي مصر، فقد نصّ دليل حوكمة الشركات المصري الصادر في أغسطس ٢٠١٦م في مادته ١/٣/٢ على أن يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين أو من خارج الشركة على أن يكون من بينهم عضو واحد على الأقل ممن لديهم معرفة ودراية بالأمور المالية والمحاسبية.

ويرى الباحثان أن الاختلاف بين التعريفات السابقة إنما يتمثل في الاختلاف في الصياغة وليس في المضمون حيث تتفق جميعها على أن لجنة المراجعة هي إحدى اللجان المُنبثقة من مجلس الإدارة، وتهدف إلى التأكيد على مصداقية التقارير المالية من خلال الإشراف على عملية إعداد ومراجعة التقارير المالية، وهو ما يستلزم دعم استقلال المراجع بما يُمكنه من أداء مهمته دون أي ضغوط من الإدارة من شأنها أن تؤثر بشكلٍ سلبي على مصداقية التقارير، مما يستدعي ضرورة وضع محددات واضحة لتفعيل الدور الرقابي للجنة المراجعة.

**ومما سبق؛ يُمكن تعريف لجنة المراجعة أنها أحد الآليات الرقابية لحوكمة الشركات وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين أو من خارج الشركة وفقاً لدليل الحوكمة بشرط أن يكون من بين هؤلاء الأعضاء عضو على الأقل يمتلك الخبرة اللازمة للقيام بمراقبة إعداد ومراجعة التقارير والقوائم المالية.**

## ٢-١-٢ مهام لجنة المراجعة:

وتتمثل مهام لجنة المراجعة في القيام بالعديد من الأدوار الهامة التي تتمثل في؛ الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة، بما يضمن مصداقية القوائم المالية، والرقابة على المراجعين الداخليين بما يُحقق فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتمتد تلك الرقابة لتشمل المراجعين الخارجيين مما يترتب عليه تعزيز دورها الرقابي ويزيد من مصداقية القوائم المالية (Leong et al., 2015). ويُلاحظ أن هذه المهام تُمثل عواملاً هامة حيث يؤثر كلٌ منها على العديد من الجوانب التي من شأنها ضمان سلامة التقارير المالية، وقدرة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات رشيدة؛ الأمر الذي دفع العديد من القوانين والتشريعات وعلى رأسها قانون (Sarbanes-Oxley) إلى تحديد المهام المختلفة للجان المراجعة (Dobija, 2015).

بينما تُشير دراسة (Kallamu & Saat, 2015) إلى أن مهام لجنة المراجعة إنما تتمثل في الإشراف على التقرير المالي، ومساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسئوليته بشأن الجوانب المالية والمحاسبية، بجانب أمور أخرى يأتي في مقدمتها تعيين وتحديد أتعاب المراجع الخارجي، إضافةً إلى ضمان فعالية عملية المراجعة الداخلية، ويتأتى ذلك خلال تحديد المهام المنوط بإدارة المراجعة الداخلية القيام بها مع ضمان استقلاليتها، كما يجب عليها التأكد من مدى فعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

كما حدّد الدليل المصري لحوكمة الشركات مهام لجنة المراجعة في الفقرة ١/٣/٢: والتي تتضمن؛ دراسة كلٍ من نظام الرقابة الداخلية، والسياسات المحاسبية والقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وكذلك التوصية لمجلس الإدارة بشأن تعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة وضمان المحافظة على استقلاله، إضافةً إلى التأكد من التزام الشركة بإتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية.

**وفي ضوء ما سبق؛** نتيجة لتعدد مهام أو أدوار لجنة المراجعة في العديد من الجوانب، أصبح لزاماً على الشركات أن تقوم بتشكيل لجنة المراجعة، الأمر الذي يستوجب وجود مجموعة من المقومات التي من شأنها زيادة فعالية أداء لجنة المراجعة بما يساعد في تفعيل حوكمة الشركات بما ينعكس بشكل إيجابي على مصداقية القوائم المالية، وتتمثل هذه المقومات في محددات فعالية لجنة المراجعة من ناحية وعلاقتها بالأطراف الأخرى من ناحية أخرى.

### ٣-٢ محددات فعالية لجنة المراجعة:

على الرغم من امتثال الشركات للمتطلبات التنظيمية والقانونية بشأن تكوين لجان المراجعة ويأتي ذلك كاستجابة أو كالتزام بتطبيق القانون ومن ثم تجنب العقوبات إلا أن الالتزام بتشكيل لجنة المراجعة لن يُؤتي ثماره إلا من خلال تفعيل دورها وهو الأمر الذي يتوقف على خصائص اللجنة وليس مجرد فقط وجودها (Kallamu & Saat, 2015).

وفي ضوء ذلك سعى المنظمون في الأسواق المالية لوضع مجموعة معايير أو اشتراطات تهدف إلي تعزيز فعالية لجنة المراجعة؛ فقد قامت العديد من الدول والمنظمات المهنية ببذل جهودات كبيرة لإصدار العديد من التوصيات التي تكفل تفعيل لجنة المراجعة والتي كان من أهمها التوصيات الصادرة عن هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) ولجنة (Blue Ribbon) بالإضافة إلى ظهور قانون (Sarbanes-Oxley) في يوليو ٢٠٠٢ (Salleh & Stewart, 2012)، والتي أكدت علي ضرورة أن تتضمن لجان المراجعة مجموعة من الخصائص تكفل تفعيل دورها وتشمل (حجم اللجنة، استقلال أعضاء اللجنة، الخبرة والمعرفة المالية، وتكرار الاجتماعات (Hamdan et al., 2013)).

ويُمكن تبويب تلك الخصائص إلى خصائص تتعلق بحجم لجنة المراجعة وأخرى تتعلق بأعضاء لجنة المراجعة وتتمثل في (النشاط، والخبرة، والاستقلال)، وسيعتمد الباحثان على استقلال لجنة المراجعة كمُحدّد لفعاليتها.

وفيما يلي توضيح لكل من الخصائص السابقة:

#### ٢-٣-١ الحجم:

ترتبط فعالية لجنة المراجعة بشكل كبير بالموارد المتاحة والتي تتمثل في عدد أعضاء اللجنة، ورغم عدم وجود حجم محدد للجنة المراجعة فقد تطلبت الجهات التنظيمية (Haji, 2015). أن تتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء، ويُفضّل أن تكون غالبيتهم من المديرين المستقلين (Blue Ribbon Committee 1999)، (Sarbanes-Oxley Act 2002)، وهو ما أكد عليه دليل حوكمة الشركات المصري في مادته ١:٥:٥ والذي ينص على أن يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين، على أن يكون أحدهم خبيراً في الشؤون المالية والمحاسبية.

#### ٢-٣-٢ النشاط (الاجتهاد):

حيث يُعتبر نشاط لجنة المراجعة مؤشراً على فعاليتها، فتوافر الخبرة لأعضاء لجنة المراجعة لا يؤدي بالضرورة إلى فعاليتها ما لم تنضم اللجنة بالنشاط، والذي يتم قياسه بعدد اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة خلال السنة المالية (Rochmah & Mohd, 2012). فقد أشارت نظرية الوكالة إلى أن انتظام اجتماعات اللجنة تجعل أعضائها على دراية بالمشاكل المحاسبية الموجودة (Barakat & Hussainey, 2011) وهو ما يعكس مدى رغبة اللجنة في الوفاء بمسئولياتها الرقابية بما يحقق دورها الإشرافي المستهدف (Yin et al., 2012).

#### ٢-٣-٣ الخبرة:

وقد نالت خبرة أعضاء لجنة المراجعة كأحد الخصائص الهامة للجنة المراجعة اهتماماً متزايداً من قبل الجهات الرقابية؛ وجاء ذلك نتيجة الأزمات المالية المتعددة والتي نالت من العديد من الشركات باعتبار أن خبرات ومعرفة أعضاء لجنة المراجعة بجانب كلٍ من حجم اللجنة واستقلالها يُزيد من فعالية لجنة المراجعة في ممارسة دورها الرقابي علي جودة التقارير المالية؛ حيث تُوفّر لها القدرة على فهم ورقابة عملية إعداد التقارير المالية بشكل أفضل (Abernathy et al., 2014; He & Yang, 2014).

## ٢-٣-٤ الاستقلال:

تُعتبر لجنة المراجعة من آليات الرقابة الداخلية الرئيسية التي تساعد في تقليل مشاكل الوكالة بين المديرين والملاك حيث تعمل على تحسين جودة تدفق المعلومات فيما بينهم (Akhtaruddin & Haron, 2010).

علاوةً على ذلك، تتطلب قواعد حوكمة الشركات المختلفة حول العالم، مثل تقرير لجنة (Cadbury) عام ١٩٩٢ وقانون (Sarbanes-Oxley) عام ٢٠٠٢، أن يكون لدى الشركات المُدرجة لجنة مراجعة بل وأن تضمن تلك الشركات استقلالية اللجنة.

ذلك أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة يُعد أساساً حاسماً في رقابة جودة القوائم المالية وحماية أصحاب المصالح؛ حيث تفترض نظرية الوكالة أن المديرين المستقلين أكثر مصداقية من المديرين غير المستقلين في رقابة الشركة، ومقاومة ضغوط الإدارة، إضافة إلى الحفاظ على الموضوعية وذلك لعدم وجود علاقة تربط بين أعضاء اللجنة والشركة مما يخلق نوعاً من الحيادية والموضوعية الأمر الذي من شأنه اتخاذ القرارات المالية بشكل أكثر مصداقية (Katmon & Al Farooque, 2015).

وعلى الرغم من العديد من الإيجابيات التي يُمكن أن تترتب على استقلال أعضاء لجنة المراجعة من زيادة جودة القوائم المالية وتحسين أداء مجلس الإدارة (Armstrong et al., 2014). إلا أنه مازال هناك خلاف حول مستوى الاستقلال والذي من شأنه زيادة فعالية لجنة المراجعة في أداء مهامها، ففي حين تتطلب بعض الدول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة استقلال جميع أعضاء لجنة المراجعة تكفي دولٌ أخرى باستقلال أغلبية الأعضاء فقط مثل؛ استراليا، وسنغافورة، والصين (Leong et al., 2015).

وفي مصر، فقد أوصى دليل حوكمة الشركات المصري في مادته ١:٥:٥ بضرورة أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مستقلين وفي حالة عدم توافر العدد الكافي من المستقلين يجوز أن تضم أعضاء من غير التنفيذيين على أن يكون رئيس اللجنة مستقلاً، وهو ما يؤكد على وجود قاسم مشترك يتمثل في ضرورة وجود نسبة مرتفعة من الأعضاء المستقلين إن لم يكن جميع الأعضاء.

وقد أكدت العديد من الدراسات على وجود العديد من الإيجابيات التي يحققها استقلال لجنة المراجعة منها؛ زيادة جودة وموثوقية التقارير المالية (Akhtaruddin & Haron, 2010; Sil Kang et al., 2011; García et al., 2012; Lary & Taylor, 2012; Schmidt & Wilkins, 2012; Armstrong et al., 2014; Leong et al., 2015)، والحد من ممارسات

إدارة الأرباح وذلك من خلال تقليص قدرة الإدارة على التلاعب في القوائم المالية. (Kent et al., 2010) ، وزيادة جودة الأرباح مما يؤدي إلى تعزيز شفافية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام (Wang et al., 2015).

إضافةً إلى زيادة مستوى جودة عملية المراجعة؛ حيث يؤدي استقلال لجنة المراجعة إلى الحفاظ على استقلال المراجع الخارجي (Ghafran & O'Sullivan, 2013)، وكذلك زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية (O'Sullivan et al., 2008; Barros et al., 2013; Al-Najjar & Abed, 2014).

كما يساهم استقلال لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Sharif & Rashid, 2014)، بجانب زيادة دقة تنبؤات المحللين المالية (Ahmad-Zaluki, & Nordin Wan-Hussin, 2010).

ورغم ذلك تُؤكد نظرية الوكالة على أن فعالية لجنة المراجعة إنما تعتمد على تضمين المزيد من الأعضاء المستقلين بها، حيث إن مجرد وجودها لا يعني التأثير المعنوي لها على جودة التقارير المالية للشركة (Saha & Kabra, 2020).

### ٣/ الإفصاح الاختياري:

#### ١/٣ ماهية وأهمية الإفصاح الاختياري:

يُمكن تعريف الإفصاح أنه إمداد أصحاب المصالح بالتقارير المالية للشركة ويكون الإفصاح إفصاحاً إلزامياً إذا ما كان الإفصاح عن المعلومات في إطار الحدود المطلوبة بشكل مُلزم لإدارة الشركة، بينما يكون الإفصاح إفصاحاً اختياريّاً إذا ما تخطى الإفصاح تلك الحدود سواء كان ذلك من حيث المحتوى أو الكم حسيماً تُقرره إدارة الشركة (Barako et al., 2006; Agca & Önder, 2007; Oluwagbemiga, 2014).

ويرى (Kumar et al., 2008) أن الإفصاح الاختياري يتمثل في المعلومات التي تخرج عن نطاق المحتوى المطلوب للقوائم المالية، ويتم ذلك من قِبَل إدارة الشركة بشكل اختياري.

في حين يرى (Uyar & Kiliç, 2012) أن الإفصاح يكون إلزامياً متى تم التركيز على عرض المعلومات المالية التي تتطلبها القوانين والأنظمة، بينما يكون الإفصاح اختياريّاً متى كان لدى الإدارة الحرية في اختيار المعلومات التي ترغب في الإفصاح عنها.



ويرى (Lan et al., 2013) أن الإفصاح الاختياري هو وسيلة تستخدمها الشركات لتقديم المعلومات التي لا تتضمنها متطلبات الإفصاح الإلزامي لمستخدميها من أصحاب المصالح. ويرى الباحثان أنه يمكن تعريف الإفصاح الاختياري أنه إفصاح غير إلزامي عن معلومات معينة تختلف عن تلك التي يُقدمها الإفصاح الإلزامي، كما أنه غير مُحدّد حيث يخضع لحرية الإدارة من حيث المحتوى والتوقيت بهدف تحقيق منافع اقتصادية.

وتتمثل أهمية الإفصاح للأسواق المالية والمتعاملين معها، في استخدامهم للمعلومات المُفصح عنها في تقييم أداء الشركة وذلك لما يتضمنه من معلومات عن العمليات والأنشطة التي تقوم بها مما يساعد أصحاب المصالح في تكوين رأيهم بشأن مستوى عملياتها وتقليل الغموض حول أداء الشركة (الخيال، ٢٠٠٩).

وقد تزايد الاهتمام بالإفصاح الاختياري في الفكر المحاسبي نتيجة التغير في وجهة النظر إلى القوائم المالية باعتبارها وسيلة -وليس هدفاً في حد ذاتها- لتحقيق هدف أو عدة أهداف من أهمها؛ المساعدة في اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد بما تتضمنه من قرارات استثمارية أو غيرها من القرارات، ونظراً لأن متطلبات مثل هذه النوعية من القرارات تتخطى إلى حد بعيد ما المعلومات التي يقدمها الإفصاح الإلزامي ، ومن ثم فقد أصبح الاهتمام بالإفصاح الاختياري يُمثّل ضرورةً حتميةً بالنسبة للشركة لتعزيز فعالية القوائم المالية وصولاً لتحقيق أهدافها (عبد الكريم، ٢٠٠٣).

### ٢/٣ دوافع الاهتمام بالإفصاح الاختياري: تتمثل أهم تلك الدوافع فيما يلي:

➤ توفير كم كبير من المعلومات المالية وغير المالية والتي من شأنها تحقيق الاستفادة لكل من المستثمرين من خلال مساعدتهم في تحديد القيمة العادلة لاستثماراتهم، والإدارة من حيث مدى إمكانية استخدام الإفصاح الاختياري كأداة استراتيجية من مُنطلق أن للإدارة الحرية في تحديد نوعية وكمية وتوقيت المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا؛ حيث يترتب على عدم تماثل المعلومات تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين مما يدفع إدارة الشركات نحو التوسع في الإفصاح الاختياري في إشارة منها للمساهمين أنها تعمل على حماية مصالحهم وثرواتهم (Oluwagbemiga, 2014).

➤ ينتج عن كبر حجم الشركات وتعقد عملياتها واتساع قاعدة الملكية لها ضرورة الإفصاح عن المزيد من المعلومات حول أدائها الأمر الذي يأتي كاستجابة لتوقعات أصحاب المصالح، لا سيما وأن الإفصاح الاختياري يُعد مصدراً رئيسياً للتعرف على استراتيجية الشركة (Jennifer, 2014; Moumen et al., 2015).

➤ العمل على تحسين مصداقية التقارير المالية، مما يحد من مشاكل التقييم الخاطئ لأداء الشركة حيث يقوم المديرون بما يُمكن تسميتها بـ "الأنشطة التصحيحية" من خلال الإفصاح الاختياري، بما يتوافق مع توقعات السوق خاصةً عند ظهور تنبؤات سلبية بشأن الأداء المستقبلي للشركة (Kollmann & Kuckertz, 2006).

ومما سبق؛ يُمكن القول إن: الدافع وراء الإفصاح الاختياري إنما يتمثل في رغبة الإدارة في تخفيض مستويات عدم تماثل المعلومات باعتبارها المسئول الأول عن محتوى الإفصاح الاختياري، وذلك بهدف تحسين مصداقية التقارير المالية نظراً لإدراك الشركات للمنافع التي يُمكن تحقيقها؛ من زيادة مستوى الإفصاح وعلى رأسها خفض تكلفة رأس المال؛ وذلك من خلال جذب المزيد من الاستثمارات، أضف إلى ذلك تكوين صورة إيجابية عن الشركة لدى أصحاب المصالح. علاوةً على ذلك، يُعدُّ سلوك الإدارة أحد المُحددات التي تؤثر على مستوى وجود الإفصاح، نظراً لما قد تحققه الإدارة نتيجة الإفصاح عن معلومات معينة لخدمة أغراضها، لذا يجب ضرورة الاهتمام بالآليات الرقابية وعلى رأسها لجان المراجعة باعتبارها المسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي الأمر الذي ينعكس على قرارات وتقييمات مستخدمي القوائم المالية.

### ٣/٣ النظريات المُفسِّرة للإفصاح الاختياري:

اعتمد الباحثون على عدد من النظريات لشرح مفهوم وأهمية ودوافع الإفصاح الاختياري؛ لا سيما مع غياب إطار نظري يلقي قبولاً عاماً؛ حيث تفترض النظريات القائمة على الأساس الاقتصادي أن الفرد أو الشركة عبارة عن وحدة اقتصادية تعمل في سوق رأس المال (Campbell, 2000)، بينما تنظر النظريات القائمة على الأساس الاجتماعي السياسي إلى الشركة باعتبارها جزءاً من نظام اجتماعي أوسع (Saha & Kabra, 2020).

على الرغم من أن تلك النظريات تُقدِّم وجهات نظر مُتميزة حول نفس القضية، إلا أن قرار الاعتماد على نظرية معينة يعتمد على كل من الدوافع الداخلية والخارجية للإدارة والتي تختلف باختلاف سياق التطبيق.

ويُمكن تصنيف النظريات السابقة إلى نوعين رئيسيين هما:

أ- **النظريات الاجتماعية**؛ وتضم نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح باعتبار أن العوامل الاجتماعية تُحدد بعض أنماط السلوك من قِبل إدارة الشركة بما في ذلك الإفصاح الاختياري.

ب- النظريات الاقتصادية؛ وتضم نظرية الوكالة، ونظرية الإشارة واللذان تركزان على تعظيم ثروة الملك كمحرك أساسي للسلوك التنظيمي للشركة.

ومن ثم فإن كل من نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح تهتمان بمفهوم السلوك الاجتماعي باعتباره أساس تحسين قيمة الشركة، في حين تهتم كل من نظرية الوكالة ونظرية الإشارة بتعظيم القيمة من منظور الملاك (Cotter et al., 2011).

ومما سبق؛ يرى الباحثان أن الاعتماد على أي من النظريات السابقة لتفسير أو توضيح أهمية الإفصاح الاختياري لن يكون ذا قيمة إن لم يتصف الإفصاح الاختياري نفسه بجودة معلوماته كماً ونوعاً لا سيما في ضوء أهميتها النسبية لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم.

ويُحقق الإفصاح الاختياري العديد من المنافع للشركة، والتي يُمكن تفسيرها في ضوء نظرية الوكالة؛ حيث يُمكن توصيف علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه شخص معين أو مجموعة من الأشخاص (الموكل) بتفويض شخص أو مجموعة من الأشخاص (الوكيل) بأداء بعض الأعمال نيابةً عنه. ونتيجة للتأكد من حسن تنفيذ هذا العقد تتحمل الشركة تكاليف يُطلق عليها تكاليف الوكالة، والتي يختلف تأثيرها على كل من الموكل والوكيل من شركة إلى أخرى.

ومن ثم يكون للإدارة إمكانية الوصول بشكل أفضل للمعلومات الخاصة بالشركة مقارنةً بالملاك والمستثمرين الخارجيين الأمر الذي يُمكنهم من خلاله دعم الثقة والاتصال الملائم بالسوق لتعزيز قيمة الشركة "تخفيض تكاليف الوكالة" إذا ما حرصت الإدارة على تحقيق ذلك؛ حيث تفترض نظرية الوكالة أن المديرين والملاك لديهم مصالح واهتمامات مُتعارضة (Oluwagbemiga, 2014).

وبالتالي قد يكون الإفصاح الاختياري وسيلةً فعالةً في تخفيض تكاليف الوكالة من خلال التوسع في تقديم المعلومات المالية، وغير المالية والتي من شأنها المساهمة في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح بصفة عامة، كما يُعتبر الإفصاح وما يوفره من معلومات أحد الآليات المُستخدمة في رقابة سلوكيات وتصرفات المديرين من خلال تقييد ومراقبة الأنشطة التي يقومون بها؛ فالملاك يسعون لرقابة سلوكيات وتصرفات الإدارة من خلال تقييد ومراقبة الأنشطة التي يقومون بها، وفي المُقابل يكون لدى الإدارة الحافز نحو محاولة تفسير وإقناع الملاك بتلك السلوكيات والتصرفات، من خلال الإفصاح عن المعلومات، بهدف تخفيض مستوى عدم التأكد، ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال (Cotter, et al., 2011).

### ٤/٣ حوكمة الشركات في علاقتها بالإفصاح الاختياري:

يُعد مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم التي استحوذت على اهتمام مجتمع الأعمال الدولي وذلك إثر حدوث الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول والتي كان من بين أهم أسباب حدوثها ضعف إجراءات وقواعد الرقابة؛ مما ساهم في سهولة التلاعب في التقارير المالية وبالتالي اتخاذ قرارات غير رشيدة. لذا تزايدت الضغوط على الشركات لتوفير بيئة حوكمة جيدة بهدف استعادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية وحماية حقوق الملاك من خلال ما تقدمه الحوكمة من إجراءات رقابية تُحقق توقعات مُرضية للشركة (Al-Najjar & Abed, 2014).

يُعتبر كلٌّ من حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري من الأدوات الرئيسية لحماية المستثمرين وتعزيز كفاءة الأسواق المالية (Allegrini & Greco, 2013)؛ حيث يُساهم الإفصاح الاختياري في تحسين عملية اتخاذ القرارات لدى مستخدمي التقارير المالية باعتباره آلية رقابية ضد السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم التأكد من أن المديرين يعملون لصالح الأطراف المختلفة (Chakroun, 2013).

وتُؤقّر نظرية الوكالة الإطار المناسب لدراسة العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح باعتبارهما ضمن آليات الرقابة، فطبقاً لنظرية الوكالة فإن الشركات ذات تكاليف الوكالة المرتفعة ستحاول تخفيض تلك التكاليف باستخدام آليات الرقابة مثل الحوكمة والإفصاح الاختياري، وتعتبر الجهات الرقابية والتنظيمية في الأسواق المالية في العديد من الدول كلاً من آليات الحوكمة والإفصاح بمثابة أداتين مستقلتين لحماية المستثمرين وتعزيز كفاءة الأسواق المالية (Cheng & Courtenay, 2006; Cerbioni & Parbonetti, 2007).

بينما يُشير البعض إلى نوع آخر من التحليل هو تحليل التكلفة والعائد للإفصاح الاختياري حيث يُمكن أن تأخذ العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري أحد أو كلا شكلين؛ علاقة تكاملية و/أو علاقة تبادلية؛ وتوضح العلاقة التكاملية؛ متى تجاوزت منافع الإفصاح الاختياري تكلفته، وهنا تُوفر حوكمة الشركات الرشيدة أو الجيدة رقابة شاملة وقوية للتحكم في السلوك الانتهازي من قِبل الإدارة، بما يؤدي إلى تخفيض احتمالية حجب المعلومات من قِبل تلك الإدارة الأمر الذي يؤدي بدوره في النهاية إلى تحسين جودة الإفصاح الاختياري ذاته (Cheng & Courtenay, 2006; Cerbioni & Parbonetti, 2007; Saha & Kabra, 2020).

وفي المقابل، تتضح العلاقة التبادلية؛ متى تجاوزت تكلفة الإفصاح الاختياري منافعه، وهنا يُمكن أن تحل إحدى آليات الرقابة محل الأخرى؛ بمعنى أن الشركات لن تعتمد على آليات الحوكمة والإفصاح الاختياري في وقت واحد، ولكنها ستُقل بشكل استراتيجي تكلفة الرقابة من خلال الاعتماد على آليات الحوكمة الحالية بدلاً من الاعتماد على الإفصاح الاختياري (Cheng & Courtenay, 2006; Cerbioni & Parbonetti, 2007; Leuz & Wysocki, 2008; Allegrini & Greco, 2013; Saha & Kabra, 2020).

وهنا يطرح الباحثان تساؤلاً هاماً هو؛ هل تقتصر تلك العلاقة التكاملية أو التبادلية على كل من حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري كطرفين لها، أم أن تلك العلاقة يُمكن لها أن تتواجد فيما بين آليات الحوكمة ذاتها وبعضها البعض؟

#### ٤- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

##### ١/٤ دراسات تناولت العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري:

تناولت دراسة (samaha et al., 2012) تقييم مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المصرية بالتطبيق على عينة من ١٠٠ شركة خلال عام ٢٠٠٩، من خلال الاعتماد على مجموعة شاملة من آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، والازدواجية، والملكية الإدارية، وتركز الملكية ووجود لجنة المراجعة). وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن الحوكمة في حالة الشركات التي بها ازدواجية، وتركز ملكية مرتفع، في حين توصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى الإفصاح عن الحوكمة بالشركات التي بها ترتفع بها نسبة المديرين المستقلين بمجلس الإدارة، وحجم الشركة.

كما قامت دراسة (said & mellett, 2013) بتناول أثر كل من حوكمة الشركات، وهيكل الملكية على الإفصاح عن المخاطر، بالتطبيق على عينة من ١٠٥ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال عام ٢٠٠٧، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى منخفض من الاستجابة لمتطلبات الإفصاح الإلزامي عن المخاطر. كما أشارت إلى أن المحددات الأساسية للإفصاح عن المخاطر في البيئة المصرية تتمثل في كل من الازدواجية، وحجم مجلس الإدارة، وتركز الملكية، ونوع المراجع.

كما قامت دراسة (jangu et al., 2014) باختبار جودة حوكمة الشركات على الإفصاح عن الاستدامة. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٠٠ شركة من الشركات العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية الماليزي في ضوء نظرية الوكالة، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة، وخبرة أعضائه، لها تأثير معنوي على الإفصاح عن الاستدامة. في حين أشارت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لكل من استقلال مجلس الإدارة والملكية الإدارية على الإفصاح عن الاستدامة.

كما استهدفت دراسة (Alfraih, 2018) اختبار أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، بالشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الكويتي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن رأس المال الفكري وبشكل خاص في الشركات التي بها حجم مجلس إدارة كبير، وارتفاع نسبة المديرين المستقلين، وتتركز الملكية.

بينما استهدفت دراسة (Saha & Kabra, 2020) تقديم إطار مفاهيمي للإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى تقديم نظرة أكثر عمقاً بشأن العلاقة التكاملية والتبادلية بين آليات الحوكمة والإفصاح الاختياري وذلك من خلال دمج أو تكامل النتائج التطبيقية المتنوعة للدراسات التي تم تطبيقها في سياقات أو ظروف متنوعة.

#### ٢/٤ الدراسات التي تناولت العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري:

استهدفت دراسة (Frias-Aceituno et al., 2013) تحديد العلاقة بين مجموعة من خصائص مجلس الإدارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل كبريات الشركات الدولية غير المالية. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٥٦٨ شركة تمثل ١٥ دولة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠. وقد توصلت الدراسة إلى أن فرص النمو، وحجم الشركة، وهيكلها الإدارية، إضافة إلى تنوع مجلس الإدارة تُعد أكثر العوامل تأثيراً على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما أشارت إلى وضوح ذلك التأثير بشكل كبير في أنظمة حوكمة الشركات التي تتبع الأنظمة (the Anglo-Saxon)، وكذلك أنظمة حوكمة الشركات الألمانية، واللاتينية.

في حين قام (Shamil et al., 2014) بدراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن الاستدامة. وقد تم التطبيق على عينة مكونة من ١٤٨ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بسريلانكا خلال عام ٢٠١٢، ولاختبار فروض الدراسة تم الاعتماد على تحليل الانحدار اللوجستي. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها؛ وجود تأثير إيجابي لكل من حجم مجلس الإدارة، وازدواجية رئيس مجلس الإدارة على الإفصاح عن الاستدامة، في حين كان هذا التأثير سلبياً بالنسبة لمجالس الإدارة التي بها تمثيل للإناث، كما أكدت الدراسة على تأثير كل من حجم الشركة ومعدل النمو على الإفصاح عن الاستدامة، كما أكدت الدراسة على أن الشركات الأحدث تكون أكثر ميلاً لتبني تقارير الاستدامة.

في حين اهتمت دراسة (Ben-Amar et al., 2017) بقياس أثر تمثيل الإناث في مجالس إدارة الشركات على مدى استجابتها لمطالب أصحاب المصالح لزيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بتغير المناخ بشكل عام. وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الشركات الكندية المدرجة بالبورصة في الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٤. وقد توصلت الدراسة أن مستوى الإفصاح الاختياري عن التغيرات المناخية يزداد بزيادة نسبة الإناث في مجلس الإدارة، كما قدمت الدراسة دليلاً أيضاً يدعم نظرية "الكتلة الحرجة" فيما يتعلق بالتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة.

كما استهدفت دراسة (Bueno et al., 2018) وصف الإفصاح الاختياري، وتحليل خصائص مجلس الإدارة التي من شأنها التأثير عليه. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٢٨٥ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بالبرازيل خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٤. وتوصلت الدراسة إلى معنوية تأثير كل من تمثيل الإناث والازدواجية بمجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري، في حين أشارت النتائج لعدم وجود تأثير معنوي لكل من أعمار أعضاء مجلس الإدارة، واستقلاله على الإفصاح الاختياري.

بينما توجهت دراسة (Cucari et al., 2018) لاختبار العلاقة بين مجموعة من خصائص مجلس الإدارة وعملية الإفصاح فيما يتعلق بالتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد تمثلت عينة الدراسة في ٥٤ شركة مدرجة بسوق الأوراق المالية بإيطاليا خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٤. وأكدت نتائج الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ووجود كل من المديرين المستقلين، ولجنة المسؤولية الاجتماعية، في حين أشارت إلى سلبية تلك العلاقة في بالنسبة لتمثيل الإناث بمجلس الإدارة، بينما لم تكن هناك علاقة معنوية بالنسبة لعمر مجلس الإدارة.

في حين استهدفت دراسة (Manita et al., 2018) اختبار العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري بأبعاده؛ البيئي، والاجتماعي، والحوكمة. وتمثلت عينة الدراسة في ٣٧٩ شركة من الشركات الأمريكية المدرجة بمؤشر (Standard & Poor's 500 Index) خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى أن عدم وجود علاقة معنوية لتنوع مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري، كما قدمت دليلاً محدوداً على أنه في حال تمثيل الإناث بمجلس الإدارة بأقل من ثلاث عضوات تظل العلاقة السابقة غير معنوية أيضاً بما يتماشى مع نظرية الكتلة الحرجة (CMT).

بينما قام (Mahmood et al., 2018) بفحص العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية الإفصاح عن الاستدامة. وشملت عينة الدراسة أكبر ١٠٠ شركة بسوق الأوراق المالية بباكستان. وتوصلت الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات من شأنها تعزيز الإفصاح عن الاستدامة، وأكدت الدراسة على أن كبر حجم مجلس الإدارة والذي به تمثيل للإناث، ووجود لجنة المسؤولية الاجتماعية من شأنه التأثير إيجابياً على دراسة ورقابة القرارات المتعلقة بقضايا الاستدامة (اقتصادية، وبيئية، واجتماعية) مما يترتب عليه زيادة مستوى الإفصاح فيما يتعلق بتقارير الاستدامة.

بينما قام (Nadeem, 2020) بدراسة العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة والإفصاح عن رأس المال الفكري، بجانب أثر الملكية العائلية على تلك العلاقة. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٠٧ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بالصين خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٧. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ وجود علاقة معنوية إيجابية بين تنوع مجلس الإدارة والإفصاح عن رأس المال الفكري في ضوء نظرية الاعتماد على الموارد، في حين أشارت إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين وجود الإناث كمديرات مستقلات لمجلس الإدارة والإفصاح عن رأس المال الفكري على عكس المتوقع في ظل نظرية الوكالة، كما أكدت على التأثير السلبي للملكية العائلية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة والإفصاح عن رأس المال الفكري.

#### ٣/٤ الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري:

أشارت دراسة (Akhtaruddin & Haron, 2010) إلى العلاقة بين الملكية الإدارية، وفعالية لجنة المراجعة معبراً عنها بعدد المديرين المستقلين غير التنفيذيين، وخبرة أعضاء اللجنة على مستوى الإفصاح الاختياري. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من ١٢٤ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بماليزيا، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح الاختياري، وتكون هذه العلاقة أقل معنوية في الشركات التي بها نسبة أكبر من المديرين المستقلين غير التنفيذيين.

كما قامت دراسة (Allegrini & Greco, 2013) باختبار العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في ضوء نظرية الوكالة، بالاعتماد على تركز الملكية ونسبة تمثيل كبار حملة الأسهم بمجلس الإدارة، وتمثلت عينة الدراسة في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بإيطاليا بعد استبعاد المنشآت المالية وذلك في عام ٢٠٠٧. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري.



في حين تناولت دراسة (Madi et al., 2014) أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري، وتمثلت عينة الدراسة في ١٤٦ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بماليزيا خلال عام ٢٠٠٩. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من استقلال لجنة المراجعة وحجمها وتعدد الدور الإداري لأعضائها على مستوى الإفصاح الاختياري، في حين أشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدد اجتماعات اللجنة والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، ومستوى الإفصاح الاختياري.

في حين استهدفت دراسة (Othman et al., 2014) دراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري. وذلك بالتطبيق على أكبر ٩٤ شركة في سوق الأوراق المالية بماليزيا، وتوصلت الدراسة إلى أن اثنتين فقط من خصائص لجنة المراجعة ترتبطان بعلاقة معنوية بالإفصاح الاختياري تتمثلان في استمرارية لجنة المراجعة وتعدد الأدوار الإدارية لأعضائها، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين كل من استقلال لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها، وعدد اجتماعاتها بالإضافة إلى حجمها ومستوى الإفصاح الاختياري.

بينما استهدفت دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017) فحص تأثير خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للشركة. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٣٠٠ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية باستراليا خلال الفترة من يوليو ٢٠١٢ حتى يونيو ٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من حجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتها، واستقلالها، وتنوعها على مستوى الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية، بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير لكل من؛ استقلال رئيس لجنة المراجعة أو خبرة أعضائها على مستوى الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية.

في حين اهتمت دراسة (Setiany et al., 2017) بتحديد خصائص لجنة المراجعة التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري. وتمثلت عينة الدراسة في ١٠٠ شركة من الشركات المدرجة مسجلة في مؤشر (KOMPAS100 Index) بإندونيسيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من؛ حجم لجنة المراجعة، واستقلالها، واستمراريته على مستوى الإفصاح الاختياري المالي. بينما أكدت على عدم وجود تأثير معنوي لكل من؛ المستوى التعليمي لأعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتها على مستوى الإفصاح الاختياري المالي.

بينما استهدفت دراسة (Altawalbeh, 2020) اختبار تأثير خصائص لجنة المراجعة، وحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري، وذلك لعينة تتضمن ٧٢ شركة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بالأردن خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها؛ وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من؛ استقلالية لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتها على مستوى الإفصاح الاختياري، كما توصلت أيضاً إلى وجود تأثير إيجابي لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والملكية الأجنبية على مستوى الإفصاح الاختياري. بينما أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي كبير للملكية العائلية على مستوى الإفصاح الاختياري.

واستهدفت دراسة (Raimo et al., 2020) اختبار تأثير خصائص لجنة المراجعة على مستوى جودة التقارير المتكاملة في ضوء نظرية الوكالة. وتمثلت عينة الدراسة في ١٢٥ شركة دولية وذلك لعام ٢٠١٧. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من؛ حجم لجنة المراجعة، واستقلالها، وعدد اجتماعاتها على مستوى جودة التقارير المتكاملة، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على مستوى جودة التقارير المتكاملة.

#### ٤/٤ التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء عرض وتحليل الدراسات السابقة، توصل الباحثان إلى ما يلي:

- آليات الحوكمة المُتمثلة في كلٍ من حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة كانتا من أكثر آليات الحوكمة التي تمت دراستها فيما يتعلق بعلاقة حوكمة الشركات بالإفصاح الاختياري.
- آليات الحوكمة الأخرى المُتمثلة في كلٍ من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة -على الرغم من ملاءمتها النظرية وأهميتها العملية- كانتا من أقل آليات الحوكمة التي تمت دراستها فيما يتعلق بعلاقة حوكمة الشركات بالإفصاح الاختياري؛ مما يُشير إلى الحاجة إلى أهمية دراسة هاتين الآليتين وهو ما تهدف له هذه الدراسة.
- اتضح أن الاختلافات الواضحة بين أنظمة حوكمة الشركات من شأنها التأثير على كلٍ من التكاليف والمنافع المرتبطة بالإفصاح الاختياري، والتي بدورها تؤثر على العلاقة بينهما؛ وبالتالي فالنتائج قد تتوافق أو تتعارض مع الإطار النظري لطبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري.
- على الرغم من استخدام الدراسات السابقة لنفس المفاهيم، إلا أن الاختلافات في طريقة قياس المتغيرات قد يكون من شأنه التأثير على تلك العلاقة.

- اتساع نطاق الإفصاح الاختياري؛ قد يؤدي لاختلاف استجابة الإدارة بالنسبة لكل نوع من الإفصاح وذلك فيما يتعلق بأبعاد الإفصاح الاختياري المختلفة، وبالتالي من المحتمل أيضاً أن يؤثر ذلك الأمر على العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري.
- تضارب نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير تنوع مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري حيث أشار البعض الآخر من الدراسات إلي وجود تأثير إيجابي لتنوع مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري (Frias-Aceituno et al., 2013; Ben-Amar et al., 2017; Bueno et al., 2018; Mahmood et al., 2018; Nadeem, 2020)، بينما أشارت بعض الدراسات إلي وجود تأثير سلبي لتنوع مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري (Cucari et al., 2018; Shamil et al., 2014)، في حين توصلت دراسة (Manita et al., 2018) إلى عدم وجود تأثير منها .

ومن ثم تتمثل المساهمة العلمية لهذه الدراسة في قيامها بقياس الأثر المشترك لكل من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري. إضافةً إلى اعتمادها على مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الاختياري يتضمن كافة أبعاد الإفصاح الاختياري في ضوء البيانات المتاحة بالتقارير المالية.

#### ٥/٤ اشتقاق الفروض:

- الفرض الأول:** يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري.
- الفرض الثاني:** يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري.
- الفرض الثالث:** يُوجد أثر مشترك ذو دلالة إحصائية بين كلٍ من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري.

#### ٥- الدراسة التطبيقية:

#### ١/٥ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات المساهمة المُقيّدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨، وقد قام الباحثان باستبعاد المؤسسات المالية (قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك) نظراً للطبيعة الخاصة لنشاطها.

في حين يتمثل حجم عينة الدراسة في الشركات المدرجة بمؤشر EGX 100 خلال فترة الدراسة بعدد مشاهدات (٢٨٦) مشاهدة، وذلك نظراً لعدم توافر بعض البيانات لبعض الشركات فيما يتعلق بالمؤشر المُستخدَم في قياس مستوى الإفصاح الاختياري.

وقد قام الباحثان بتجميع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات المستقلة، والتابعة، والحاكمة لتشغيل نموذج اختبار فروض الدراسة، من خلال التقارير المالية للشركات بموقع معلومات مباشر مصر ([www.mubasher.info](http://www.mubasher.info))، وأيضاً عن طريق الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية، وموقع ([egy.naeemonline.com](http://egy.naeemonline.com)) بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

#### ٢/٥ فروض ونماذج الدراسة:

##### الفرض الأول:

ف١: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري.

##### الفرض الثاني:

ف٢: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري.

##### الفرض الثاني:

ف٢: يُوجد أثر مشترك ذو دلالة إحصائية بين كلٍ من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة

المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري.

وفي ضوء ما ورد بالدراسات السابقة والتي اهتمت باختبار أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري، قام الباحثان بتوصيف النموذج التالي لاختبار ذلك الأثر في البيئة المصرية:

$$VD = \beta_0 + \beta_1(B.diversity) + \beta_2(ACIND) + \beta_3(B.diversity * ACIND) + \beta_4(Size\_comp) + \beta_5(LEV) + \beta_6(BIG4) + \varepsilon$$

حيث إن:

رمز المتغير	اسم المتغير	المقياس
VD	الإفصاح الاختياري.	مؤشر مقترح يتضمن أبعاد الإفصاح الاختياري المختلفة في ضوء الدراسات السابقة. (حمادة، ٢٠١٤)، (Habbash et al., 2016; Scaltrito et al., 2016)
B.diversity	تنوع مجلس الإدارة.	متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) في حالة وجود تمثيل للإناث بالمجلس، والقيمة (٠) حالة عدم وجود تمثيل لهن.
ACIND	استقلال لجنة المراجعة.	نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة.
B.diversity* ACIND	متغير يُعبّر عن الأثر المشترك لكل من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة.	حاصل ضرب مقياس تنوع مجلس الإدارة في مقياس استقلال لجنة المراجعة.
Size_comp	حجم الشركة.	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
LEV	الرافعة المالية.	نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول.
BIG4	حجم مكتب المراجعة.	متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) في حالة إذا كان مكتب المراجعة الذي قام بمراجعة التقارير المالية للشركة من بين مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، والقيمة (٠) إذا لم يكن كذلك.

### ٣/٥ نتائج التحليل الإحصائي:

فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي والتي تمت باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ببرنامج (STATA 14 V9):

### ١/٣/٥ الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

يعرض الجدول رقم (١-٥)، (٢-٥) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض، واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمتها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة.

جدول رقم (١-٥)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات ذات القيم المستمرة

اسم المتغير	رمز المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
الإفصاح الاختياري	VD	٢٨٦	٠,٤٨٦٩	٠,٠٦٤١	٠,٣٠١٥	٠,٦٧٢٣
استقلال لجنة المراجعة	ACIND	٢٨٦	٠,٩٣٤٨	٠,١٦٥١	٠,٣	١
حجم الشركة	Size_comp	٢٨٦	٢٠,٦٩٦٨	١,٣٤٨٤	١٤,٦٣٣٧	٢١,٧٨٨١
الرافعة المالية	LEV	٢٨٦	٠,٥٥٣٠	٠,٤٦٤٥	٠,١٠٨٣	١,٨٤٥٣

جدول (٢-٥)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الوهمية

اسم وقيمة المتغير الوهمي	رمز المتغير	عدد المشاهدات	النسبة بالعينة	الانحراف المعياري
تنوع مجلس الإدارة	B.diversity	٢٨٦	٠,٤٧٨٢٦٠٩	٠,٠٥٢٤
			٠,٥٢١٧٣٩١	٠,٠٥٢٤
حجم مكتب المراجعة	BIG4	٢٨٦	٠,٤٥٦٥٢١٧	٠,٠٤٧٧
			٠,٥٤٣٤٧٨٣	٠,٠٤٧٧

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- الإفصاح الاختياري على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة يتراوح ما بين (٣٠,١٥٪، ٦٧,٢٣٪) بمتوسط ٤٨,٦٩٪، وهو ما يعكس مستوى منخفض من الإفصاح الاختياري بالنسبة لشركات العينة، وانحراف معياري ٠,٠٦٤١.

- استقلال لجنة المراجعة على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة يتراوح ما بين (٣٠٪، ١٠٠٪) بمتوسط ٩٣,٤٨٪، وانحراف معياري ١٦٥١,٠.
- تنوع مجلس الإدارة على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة فقد بلغت نسبة تمثيل الإناث ٥٢,١٧٪، حيث أن الشركات المصرية غير ملزمة بتمثيل الإناث بمجالس إدارتها. بانحراف معياري قدرة ٠,٠٥٢٤.
- حجم مكتب المراجعة على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة وجد أن نسبة الشركات التي قامت بمراجعة تقاريرها المالية أحد مكاتب المراجعة الكبرى بلغت ٥٤,٣٤٪ بانحراف معياري قدرة ٠,٠٤٧٧.

#### ٢/٣/٥ اختبارات التحقق من مشاكل القياس:

قام الباحثان بالتحقق من مشاكل القياس المُتعارف عليها والتي يُمكن أن تؤثر على مدى صحة نتائج اختبارات فروض الدراسة ومن أهمها:

#### ١/٢/٣/٥ الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation):

اعتمد الباحثان على اختبار (Durbin-Watson) لتحديد مدى وجود تلك المشكلة ووجد أن المعامل الخاص بهذا الاختبار يعادل (١,٦٢٣) مما يشير إلى عدم وجود تلك المشكلة.

#### ٢/٢/٣/٥ الارتباط الخطي (Multi-Collinearity):

تم الاعتماد على قياس (VIF) وقد وجد أن قيم هذا المعامل لمتغيرات نموذج الانحدار لم تتجاوز الرقم ١٠، وهو ما يعني عدم وجود تلك المشكلة. حيث بلغ ١,٤٧.

#### ٣/٢/٣/٥ عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity):

تبين وجود هذه المشكلة حيث تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan)، كانت الدلالة الإحصائية لهذا الاختبار غير معنوية (Prob > Chi2) وتساوي ٠,١٦٦٥ ومن ثم اعتمد الباحثان على استخدام (Robust Regression)<sup>١</sup> عند تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لعلاج تلك المشكلة.

<sup>١</sup> لمزيد من التفاصيل يُمكن الرجوع إلى:

- Cattaneo, M. D., Jansson, M., & Newey, W. K. (2018). Inference in linear regression models with many covariates and heteroscedasticity. *Journal of the American Statistical Association*, 113(523), 1350-1361.

- <https://stats.idre.ucla.edu/stata/webbooks/reg/chapter4/regressionwith-statachapter-4-beyond-ols/>.

٣/٣/٥ نتائج تحليل نموذج الانحدار المستخدم في اختبارات فروض الدراسة:

فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي والتي تمت باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ببرنامج (STATA 14 V9):

يُوضّح الجدول رقم (٣-٥) نتائج تشغيل نموذج اختبارات فروض الدراسة

جدول رقم (٣-٥)

المتغير التابع VD	معاملات الانحدار $\beta$	الخطأ المعياري Robust Std. Error	قيمة t	الدلالة الإحصائية Sig.
B.diversity	٠,١٥٤	٠,٠٧٣٣١	٢,١	**٠,٠٣٩
ACIND	٠,٠٩	٠,٠٥١٦٦	٢,٠١	**٠,٠٤٨
B.diversity* ACIND	٠,١٦٩١	٠,٠٨٢٤٨	٢,٠٥	**٠,٠٤٣
Size_comp	٠,٠١٥٤٨	٠,٠٠٤٥٥	٣,٤	***٠,٠٠١
LEV	٠,٠١٤-	٠,٠١٦٦	٠,٨٤-	٠,٤٠٢
BIG4	٠,٠٣٥	٠,٠١٧٤٢	٢,٠١	**٠,٠٤٨
_cons	٠,١٨١٤٣	٠,١٠٦٤	١,٧١	٠,٠٩٢
عدد المشاهدات "n"	٢٨٦			
معامل التحديد (R-squared)	٠,١٩٩			
قيمة معامل اختبار (Durbin-Watson)	١,٦٢٣			

\*, \*\*, \*\*\* تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

تشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٣-٥) إلى:

- وجود تأثير معنوي إيجابي لتنوع مجلس الإدارة (تمثيل الإناث) على مستوى الإفصاح الاختياري، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، بما يتفق مع دراسات (Ben-Amar et al., 2017; Bueno et al., 2018; Mahmood et al., 2018; Nadeem, 2020)؛ ومن ثم يتم قبول الفرض الأول.



- كما يتضح وجود تأثير معنوي إيجابي لاستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، (Appuhami & Tashakor, 2017; Setiany et al., 2017; Altawalbeh, 2020; Raimo et al., 2020) ومن ثم يتم قبول الفرض الثاني.
- كما أكدت النتائج على وجود تأثير معنوي إيجابي للأثر المشترك لتنوع مجلس الإدارة (تمثيل الإناث) واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪؛ ومن ثم يتم قبول الفرض الثالث.
- ويلاحظ أن معامل الانحدار للمتغير الذي يعبر عن الأثر المشترك لكل من تنوع مجلس الإدارة، واستقلال لجنة المراجعة أكبر من معامل كلٍ منها على حده، مما يشير إلى وجود علاقة تكاملية بينهما.
- أما فيما يتعلق بالمتغيرات الحاكمة المتمثلة في؛ حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة، توصلت الدراسة لوجود تأثير معنوي إيجابي لكلٍ منها على مستوى الإفصاح الاختياري، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للرافعة المالية على مستوى الإفصاح الاختياري.

#### ٦- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- يُوجد تأثير معنوي إيجابي لتنوع مجلس الإدارة (تمثيل الإناث) على مستوى الإفصاح الاختياري، بما يتماشى مع نظرية تنوع الموارد.
- كما يتضح وجود تأثير معنوي إيجابي لاستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري، بما يتفق مع نظرية الوكالة.
- كما أكدت النتائج على وجود تأثير معنوي إيجابي للأثر المشترك لتنوع مجلس الإدارة (تمثيل الإناث) واستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة تكاملية بينهما بمعنى أن وجود الأليتين معاً يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح الاختياري.
- ويستنتج الباحثان مما سبق؛ أن استقلال لجنة المراجعة يترتب عليه زيادة مستوى الإفصاح الاختياري والذي يمكن تفسيره في ضوء نظرية الوكالة أن وجود الأعضاء المستقلين يعزز من قدرة لجنة المراجعة على رقابة الإدارة، والحد من تعارض المصالح، وكذلك الحد من عدم تماثل المعلومات وذلك من خلال زيادة في مستوى الإفصاح الاختياري.

وفي الوقت نفسه تحتاج تلك الآلية إلى آليات أخرى من شأنها تعزيز فعالية أداء تلك اللجنة بجانب استقلالها ويُمكن أن يلعب تنوع مجلس الإدارة مثل هذا الدور وهو ما أكدته نتائج الدراسة نتيجة التكامل بين هاتين الآليتين؛ حيث إن تنوع مجلس الإدارة يؤدي إلى تعزيز الدور الرقابي نظراً لما يضيفه تواجد الإناث بمجلس الإدارة من تنوع في الخبرات والخلفيات الثقافية مما يترتب عليه التأثير بشكل إيجابي على عملية اتخاذ القرار ومن ثم العمل على دعم الثقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح وذلك من خلال زيادة مستوى الإفصاح الاختياري.

وعلى الجانب الآخر؛ فإن طمأننة المستثمرين وحماية مصالحهم تتطلب المزيد من الإفصاح حيث يُسهم الإفصاح الاختياري في تحسين عملية اتخاذ القرارات لمستخدمي التقارير المالية باعتباره آلية خارجية للرقابة ضد انتهازية الإدارة مما يؤكد على ضرورة التكامل بين آليات الحوكمة وبعضها البعض من ناحية، وبين آليات الحوكمة والإفصاح من ناحية أخرى.

وتتمثل توصيات الدراسة فيما يلي:

**أولاً: بالنسبة للمساهمين؛** تُقدم النتائج دليلاً عملياً على مدى تأثير كلٍ من تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على فعالية الرقابة على المعلومات التي تفصح عنها الشركات اختياريًا ومن ثم يجب عليهم الحرص على تمثيل الإناث وذلك عند اختيارهم لمجالس إدارة شركاتهم؛ لأن هذا الأمر من شأنه تحسين أداء مجلس الإدارة من خلال دورهن في تعزيز عملية الرقابة.

**ثانياً: بالنسبة للجهات التنظيمية؛** السعي نحو تمثيل الإناث بشكل جدي من خلال إلزام الشركات بزيادة نسب تمثيل الإناث سواء بمجالس الإدارات أو المناصب الإدارية العليا بتلك الشركات بما يدعم زيادة مستوى الإفصاح الاختياري لا سيما مع تزايد المطالبات بزيادة مستوى هذا النوع من الإفصاح.

**ثالثاً: بالنسبة لإدارات الشركات؛** الحرص على الجمع بين تنوع مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة معاً، بما يترتب عليه زيادة مستوى الإفصاح الاختياري ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين الأمر الذي من شأنه زيادة القيمة الاقتصادية للمنشأة.

**البحوث المستقبلية المقترحة:**

- دراسة آليات الحوكمة الأكثر تأثيراً على مستوى الإفصاح الاختياري.
- دراسة أثر تنوع مجلس الإدارة على أداء الشركة وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأرباح، والاحتفاظ بالنقدية.
- دراسة الأثر المشترك لآليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري.
- دراسة الأثر المتوقع لتمثيل الإناث بشكله الإلزامي والاختياري على أداء الشركة.
- دراسة تأثير بعض العوامل التنظيمية مثل حماية حقوق المستثمرين، والإلزام القانوني بتمثيل الإناث على طبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح الاختياري.

#### ٧-المراجع:

##### -المراجع العربية:

حمادة، رشا محمد أنور (٢٠١٤)، "قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، م ١٠، ع ٤، ص ص. ٦٧٤-٦٩٨.

الخيال، توفيق بن عبد المحسن (٢٠٠٩)، "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس*، ص ص. ١٠٥-١٥٦.

عبد الكريم، عارف عبد الله (٢٠٠٣)، "الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية"، *مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة-جامعة طنطا*، ع ١، ص ص. ٢٤٩-٣١٦.

الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦/٧/٢٠١٦.

قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٢٣) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٥٠) لسنة ٢٠٢٠ بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائي بمجالس إدارات اتحادات الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة غير المصرفية.

##### -المراجع الأجنبية:

Abernathy, J. L., Beyer, B., Masli, A., & Stefaniak, C. (2014). The association between characteristics of audit committee accounting experts, audit committee chairs, and financial reporting timeliness. *Advances in Accounting*, 30(2), 283-297.

Adams, R. B., & Ferreira, D. (2009). Women in the boardroom and their impact on governance and performance. *Journal of financial economics*, 94(2), 291-309.

Agca, A., & Onder, S. (2007). Voluntary disclosure in Turkey: A study on firms listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). *Problems and Perspectives in Management*, 5(3), 241-251.

Ahmad-Zaluki, N. A., & Nordin Wan-Hussin, W. (2010). Corporate governance and earnings forecasts accuracy. *Asian review of accounting*, 18(1), 50-67.

- 
- 
- Akhtaruddin, M., & Haron, H. (2010). Board ownership, audit committees' effectiveness and corporate voluntary disclosures. *Asian Review of Accounting*, 18(3), 245-259.
- Alfraih, M. M. (2018). The role of corporate governance in intellectual capital disclosure. *International Journal of Ethics and Systems*, 34(1), 101-121.
- Allegrini, M., & Greco, G. (2013). Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian listed companies. *Journal of Management and Governance*, 17 (1), 187-216.
- Al-Najjar, B., & Abed, S. (2014). The association between disclosure of forward-looking information and corporate governance mechanisms: Evidence from the UK before the financial crisis period. *Managerial Auditing Journal*, 29(7), 578-595.
- Altawalbeh, M. A. F. (2020). Audit Committee Attributes, Corporate Governance and Voluntary Disclosure: Evidence from Jordan. *Management*, 10(2), 233-243.
- Appuhami, R., & Tashakor, S. (2017). The impact of audit committee characteristics on CSR disclosure: An analysis of Australian firms. *Australian Accounting Review*, 27(4), 400-420.
- Arens, A. A., Elder, R. J., & Mark, B. (2012). Auditing and assurance services: an integrated approach. 13th Edition, Boston: Prentice Hall.
- Armstrong, C. S., Core, J. E., & Guay, W. R. (2014). Do independent directors cause improvements in firm transparency?. *Journal of financial economics*, 113(3), 383-403.
- Barakat, A., & Hussainey, K. (2011). Corporate governance and risk reporting: evidence from operational risk disclosures in European banks. Available at SSRN 1787019.
- Barako, D. G., Hancock, P., & Izan, H. Y. (2006). Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies. *Corporate Governance: An International Review*, 14(2), 107-125.

- 
- 
- Barros, C. P., Boubaker, S., & Hamrouni, A. (2013). Corporate governance and voluntary disclosure in France. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 29(2), 561-578.
- Ben-Amar, W., Chang, M., & McIlkenny, P. (2017). Board gender diversity and corporate response to sustainability initiatives: Evidence from the carbon disclosure project. *Journal of business ethics*, 142(2), 369-383.
- Boulouta, I. (2013). Hidden connections: The link between board gender diversity and corporate social performance. *Journal of business ethics*, 113(2), 185-197.
- Braiotta Jr, L., Gazzaway, R. T., Colson, R., & Ramamoorti, S. (2010). *The audit committee handbook*. 5<sup>th</sup> edition, John Wiley & Sons.
- Bueno, G., Marcon, R., Pruner-da-Silva, A. L., & Ribeirete, F. (2018). The role of the board in voluntary disclosure. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 18(5), 886-910.
- Campbell, D. J. (2000). Legitimacy theory or managerial reality construction? Corporate social disclosure in Marks and Spencer Plc corporate reports, 1969–1997. *In Accounting forum*, 24(1), 80-100.
- Cattaneo, M. D., Jansson, M., & Newey, W. K. (2018). Inference in linear regression models with many covariates and heteroscedasticity. *Journal of the American Statistical Association*, 113(523), 1350-1361.
- Cerbioni, F., & Parbonetti, A. (2007). Exploring the effects of corporate governance on intellectual capital disclosure: an analysis of European biotechnology companies. *European Accounting Review*, 16(4), 791-826.
- Chakroun, R. (2013). Family Control, Board of Directors' Independence and Extent of Voluntary Disclosure in the Annual Reports: Case of Tunisian Companies. *Journal of Business Studies Quarterly*, 5(1), 22-42.

- 
- 
- Cheng, E., & Courtenay, S. (2006). Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure. *The International Journal of Accounting*, 41(3), 262–289. <http://dx.doi.org/10.1016/j.intacc.2006.07.001>.
- Cheng, M., Green, W., Conradie, P., Konishi, N., & Romi, A. (2014). The international integrated reporting framework: key issues and future research opportunities. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 25(1), 90-119.
- Cheung, Y., Jiang, P. and Tan, W. (2010). A transparency disclosure index measuring disclosures: Chinese listed companies. *Journal of Accounting and Public Policy*, 29 (3), 259–280.
- Cotter, J., Lokman, N., & Najah, M. M. (2011). Voluntary disclosure research: which theory is relevant? *The Journal of Theoretical Accounting Research*, 6(2), 77-95.
- Cucari, N., Esposito de Falco, S., & Orlando, B. (2018). Diversity of board of directors and environmental social governance: Evidence from Italian listed companies. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 25(3), 250-266.
- Dobija, D., (2015). Exploring audit committee practices: oversight of financial reporting and external auditors in Poland. *Journal of Management & Governance*, 19(1), 113-143.
- Farooq, S. U., Ullah, S., & Kimani, D. (2015). The Relationship between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure: Evidence from the USA. Abasyn University, *Journal of Social Sciences*, 8(2), 197-212.
- Frias-Aceituno, J. V., Rodriguez-Ariza, L., & Garcia-Sanchez, I. M. (2013). The role of the board in the dissemination of integrated corporate social reporting. *Corporate social responsibility and environmental management*, 20(4), 219-233.
- García, L. S., Barbadillo, E. R., & Pérez, M. O. (2012). Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies. *Journal of Management & Governance*, 16(2), 305-331.

- 
- 
- Ghafran, C. & O'Sullivan, N., (2013). The governance role of audit committee: reviewing a decade of evidence. *International Journal of Management Reviews*, 15 (4), pp. 381-407.
- Habbash, M., Hussainey, K., & Awad, A. E. (2016). The determinants of voluntary disclosure in Saudi Arabia: an empirical study. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 12(3), 213-236.
- Haji, A. A., (2015). The role of audit committee attributes in intellectual capital disclosures: Evidence from Malaysia. *Managerial Auditing Journal*, 30 (8/9), 756 – 784.
- Hamdan, A. M., Mushtaha, S., & Musleh Al-Sartawi, A. (2013). The audit committee characteristics and earnings quality: Evidence from Jordan. *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, 7(4), 51-80.
- Hapsoro, D., & Fadhillah, A. F. (2017). Relationship analysis of corporate governance, corporate social responsibility disclosure and economic consequences: Empirical study of indonesia capital market. *The South East Asian Journal of Management*, 11(2), 264-182.
- He, L., & Yang, R. (2014). Does industry regulation matter? New evidence on audit committees and earnings management. *Journal of business ethics*, 23(4), 573-589.
- Herath, S., & Altamimi, S. (2017). Corporate governance and voluntary disclosure: A Literature Review. *American International Journal of Humanities and Social Science*, 3(4), 34-45.
- Hillman, A. J., Cannella, A. A., & Paetzold, R. L. (2000). The resource dependence role of corporate directors: Strategic adaptation of board composition in response to environmental change. *Journal of Management studies*, 37(2), 235-256.
- Jangu, T., Darus, F., Zain, M. M., & Sawani, Y. (2014). Does good corporate governance lead to better sustainability reporting? An

- 
- 
- analysis using structural equation modeling. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 145, 138-145.
- Jennifer Ho, L. C., Liu, C. S., & Frank Wang, X. (2014). To what extent does the audit committee curb downward earnings forecast guidance?. *Review of Accounting and Finance*, 13(2), 110-133.
- Joshua, U. M., Efiang, E. J., & Imong, N. R. (2019). Effect of corporate governance on financial performance of listed deposit money banks in Nigeria. *Global Journal of Social Sciences*, 18, 107-118.
- Kallamu, B. S., & Saat, N. A. M. (2015). Audit committee attributes and firm performance: evidence from Malaysian finance companies. *Asian Review of Accounting*, 23(3), 206-231.
- Katmon, N., & Al Farooque, O. (2017). Exploring the impact of internal corporate governance on the relation between disclosure quality and earnings management in the UK listed companies. *Journal of Business Ethics*, 142(2), 345-367.
- Kent, P., Routledge, J., & Stewart, J. (2010). Innate and discretionary accruals quality and corporate governance. *Accounting and Finance*, 50, 171-195.
- Kollmann, T., & Kuckertz, A. (2006). Investor relations for start-ups: an analysis of venture capital investors' communicative needs. *International Journal of Technology Management*, 34(1-2), 47-62.
- Kumar, G., Wilder, W. M., & Stocks, M. H. (2008). Voluntary accounting disclosures by US-listed Asian companies. *Journal of International Accounting Research*, 7(1), 25-50.
- Labelle, R., Francoeur, C., & Lakhil, F. (2015). To regulate or not to regulate? Early evidence on the means used around the world to promote gender diversity in the boardroom. *Gender, Work & Organization*, 22(4), 339-363.
- Lan, Y., Wang, L., & Zhang, X. (2013). Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market. *China Journal of Accounting Research*, 6(4), 265-285.



- 
- 
- Lary, A.M. & Taylor, D.W. (2012), Governance characteristics and role effectiveness of audit committees. *Managerial Auditing Journal*, 27 (4), pp. 336-354.
- Leong, K. S., Wang, J., Suwardy, T., & Kusnadi, Y. (2015). Audit Committees and Financial Reporting Quality in Singapore. *Journal of business ethics*, 139, 197-214.
- Leuz, C., & Wysocki, P. D. (2008). Economic consequences of financial reporting and disclosure regulation: A review and suggestions for future research. Available at SSRN 1105398.
- Liao, L., Luo, L., & Tang, Q. (2015). Gender diversity, board independence, environmental committee and greenhouse gas disclosure. *The British Accounting Review*, 47(4), 409-424.
- Madi, H. K., Ishak, Z., & Manaf, N. A. A. (2014). The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164, 486-492.
- Mahmood, Z., Kouser, R., Ali, W., Ahmad, Z., & Salman, T. (2018). Does corporate governance affect sustainability disclosure? A mixed method study. *Sustainability*, 10(1), 207-226.
- Manita, R., Bruna, M. G., Dang, R., & Houanti, L. H. (2018). Board gender diversity and ESG disclosure: evidence from the USA. *Journal of Applied Accounting Research*, 19(2), 206-224.
- Mokhtar, E. S., & Mellett, H. (2013). Competition, corporate governance, ownership structure and risk reporting. *Managerial Auditing Journal*, 28(9), 838-865.
- Moumen, N., Othman, H. B., & Hussainey, K. (2015). The value relevance of risk disclosure in annual reports: Evidence from MENA emerging markets. *Research in International Business and Finance*, 34, 177-204.
- Nadeem, M. (2020). Does board gender diversity influence voluntary disclosure of intellectual capital in initial public offering prospectuses? Evidence from China. *Corporate Governance: An International Review*, 28(2), 100-118.

- 
- 
- Nekhili, M., & Gatfaoui, H. (2013). Are demographic attributes and firm characteristics drivers of gender diversity? Investigating women's positions on French boards of directors. *Journal of business ethics*, 118(2), 227-249.
- Nicolo, G., Zanellato, G., & Tiron-Tudor, A. (2020). Integrated reporting and European state-owned enterprises: A disclosure analysis pre- and post-2014/95/EU. *Sustainability*, 12(5), 1908-1924.
- O'Sullivan, M., Percy, M., & Stewart, J. (2008). Australian evidence on corporate governance attributes and their association with forward-looking information in the annual report. *Journal of Management & Governance*, 12(1), 5-35.
- Oluwagbemiga, E. O. (2014). The use of voluntary disclosure in determining the quality of financial statements: Evidence from the Nigeria listed companies. *Serbian Journal of Management*, 9(2), 263-280.
- Othman, R., Ishak, I. F., Arif, S. M. M., & Aris, N. A. (2014). Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics disclosure. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 145, 330-342.
- Prado-Lorenzo, J. M., & Garcia-Sanchez, I. M. (2010). The role of the board of directors in disseminating relevant information on greenhouse gases. *Journal of business ethics*, 97(3), 391-424.
- Raimo, N., Vitolla, F., Marrone, A., & Rubino, M. (2021). Do audit committee attributes influence integrated reporting quality? An agency theory viewpoint. *Business Strategy and the Environment*, 30(1), 522-534.
- Rochmah Ika, S., & Mohd Ghazali, N. A. (2012). Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence. *Managerial Auditing Journal*, 27(4), 403-424.
- Rose, C. (2007). Does female board representation influence firm performance? The Danish evidence. *Corporate Governance: An International Review*, 15(2), 404-413.

- 
- 
- Saha, R., & Kabra, K. C. (2020). Corporate governance and voluntary disclosure: A synthesis of empirical studies. *Business Perspectives and Research*, 8(2), 117-138.
- Salleh, Z., & Stewart, J. (2012). The impact of expertise on the mediating role of the audit committee. *Managerial Auditing Journal*, 27(4), 378-402.
- Samaha, K., Dahawy, K., Hussainey, K., & Stapleton, P. (2012). The extent of corporate governance disclosure and its determinants in a developing market: The case of Egypt. *Advances in Accounting*, 28(1), 168-178.
- Scaltrito, D. (2016). Voluntary disclosure in Italy: Firm-specific determinants an empirical analysis of Italian listed companies. *EuroMed Journal of Business*, 11(2), 272-303.
- Schmidt, J., & Wilkins, M. S. (2012). Bringing darkness to light: The influence of auditor quality and audit committee expertise on the timeliness of financial statement restatement disclosures. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 32(1), 221-244.
- Setiany, E., Hartoko, S., Suhardjanto, D., & Honggowati, S. (2017). Audit committee characteristics and voluntary financial disclosure. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 6(3), 239-253.
- Setó-Pamies, D. (2015). The relationship between women directors and corporate social responsibility. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 22(6), 334-345.
- Shamil, M. M., Shaikh, J. M., Ho, P. L., & Krishnan, A. (2014). The influence of board characteristics on sustainability reporting. *Asian Review of Accounting*. 22(2), 78-97.
- Sharif, M., Rashid, K., (2014), Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) reporting: an empirical evidence from commercial banks (CB) of Pakistan. *Quality & Quantity*, 48(5), 2501–2521.

- 
- 
- Sil Kang, W., Kilgore, A., & Wright, S. (2011). The effectiveness of audit committees for low-and mid-cap firms. *Managerial Auditing Journal*, 26(7), 623-650.
- Uyar, A., & Kılıç, M. (2012). The influence of firm characteristics on disclosure of financial ratios in annual reports of Turkish firms listed in the Istanbul Stock Exchange. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 8(2), 137-156.
- Wang, M. C., Lee, M. H., & Chuang, J. J. (2015). Relations among audit committee establishment, information transparency and earnings quality: evidence from simultaneous equation models. *Quality & Quantity*, 50(6), 2417-2431.
- Yin, F., Gao, S., Li, W., & Lv, H. (2012). Determinants of audit committee meeting frequency: evidence from Chinese listed companies. *Managerial Auditing Journal*, 27(4), 425-444.
- Zhang, J. Q., Zhu, H., & Ding, H. B. (2013). Board composition and corporate social responsibility: An empirical investigation in the post Sarbanes-Oxley Era. *Journal of Business Ethics*, 114, 381–392.

<https://stats.idre.ucla.edu/stata/webbooks/reg/chapter4/regressionwith-statachapter-4-beyond-ols/>.

(ملحق الدراسة)

المؤشر المستخدم لقياس مستوى الإفصاح الاختياري

المعلومات العامة للشركة	الموارد البشرية
نبذة تاريخية عن الشركة.	عدد العاملين بالشركة.
بيان بالأنشطة الرئيسية للشركة.	متوسط دخل العاملين.
الموقع الإلكتروني للشركة (بيانات الاتصال).	صحة وسلامة العاملين.
الطاقة الإنتاجية للشركة.	مستوى الحوافز المقدم للعاملين.
معلومات عن برنامج التوسع.	تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
بيان بالعملاء الرئيسيين.	عدد العاملين الذين تم تدريبهم.
<b>استراتيجية الشركة</b>	الميزانية المخصصة للتدريب.
بيان بأهداف الإدارة واستراتيجيتها.	المنح الدراسية.
الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف واستراتيجية الشركة.	تمكين المرأة.
بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية.	رأس المال البشري.
تأثير الاستراتيجية على أداء الشركة.	<b>المشاركة المجتمعية</b>
<b>المعلومات المستقبلية</b>	التبرعات المقدمة للمجتمع
تنبؤات الأرباح.	المساهمة في الأنشطة الرياضية.
التنبؤ بالمبيعات.	المساهمة في الحد من مشاكل البطالة.
التنبؤ بالتدفقات النقدية.	مشاريع دعم الحكومة.
<b>الأداء المالي</b>	<b>القضايا البيئية</b>
تحليل لوضع الشركة المالي.	الإنفاق البيئي.
العائد على حقوق الملكية.	الحد من التلوث.
أرباح الأسهم.	برامج إعادة التدوير.
سياسة توزيع الأرباح.	الحصول على شهادة ISO
معدل الربحية.	معلومات عن حوكمة الشركات
العائد على الأصول.	أسماء أبرز المساهمين.

نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات.	أسماء أعضاء مجلس الإدارة.
معدل نمو المبيعات.	المناصب القيادية للأعضاء في شركات أخرى.
معدل العائد على المبيعات.	المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة.
<b>معلومات الأسهم</b>	الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة.
عدد أسهم الشركة.	عدد الأسهم المملوكة للمديرين.
القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة.	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
اتجاهات القيمة السوقية للسهم.	عدد اجتماعات مجلس الإدارة.
<b>عرض أهم السياسات المحاسبية</b>	أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة.
مناقشة السياسات المحاسبية.	خبرات لجنة المراجعة.
الإفصاح عن المعايير المحاسبية المستخدمة.	مهام لجنة المراجعة.
مدى استخدام القيمة العادلة.	عدد اجتماعات لجنة المراجعة.
مناقشة السياسات المحاسبية المستخدمة في المحاسبة عن الأصول غير الملموسة.	عدد الأسهم المملوكة لأعضاء لجنة المراجعة.
	مكافآت أعضاء لجنة المراجعة.
<b>المؤشرات غير المالية</b>	<b>تكاليف البحوث والتطوير</b>
مناقشة النتائج العام بنتائج السنوات الماضية	سياسة البحوث والتطوير.
شرح التغيير في المبيعات.	عدد العاملين في البحوث والتطوير.
مناقشة تطوير المنتجات.	الميزانية المخصصة للبحوث والتطوير.
بيان بالأداء.	مشاريع البحوث والتطوير.
تأثير تقلبات العملة.	<b>معلومات أخرى</b>
معلومات عن إدارة المخاطر.	التقارير القطاعية.
	الرسوم البيانية.

---

---

## The Joint Effect of Board Diversity and Audit Committee Independence on Voluntary Disclosure: An Empirical Study

*By*

**Dr. Ibrahim Elsayed Elgohary**

Lecturer of Accounting

Faculty of Commerce, Mansoura University

**Dr. Hamed Nabil Hamed Soliman**

Lecturer of Accounting

Faculty of Commerce, Mansoura University

profhamed\_2007@yahoo.com

### **Abstract:**

This study examines the joint effect of Board Diversity and Audit Committee Independence on Voluntary Disclosure. Multi dimension proxy is taken for Voluntary Disclosure. A sample of (100) Companies listed on the Egyptian Stock Exchange is selected for analysis and data is collected from year 2016 to 2018. The results indicate that there is a positive effect of Board Diversity and Audit Committee Independence on Voluntary Disclosure. Furthermore, the joint effect of both; Board Diversity and Audit Committee on Voluntary Disclosure is positive and exceeds the effect of each individual variable indicating a complementary relationship between the two variables.

**Key words:** Corporate Governance, Board Diversity, Audit Committee Independence, Voluntary Disclosure.